

استخدام التحليل المالي لتقييم أداء الشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب للفترة من 2014-2011

م.م. حسين علي محمد
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة
husien.ali@mail.ru

المستخلص

تناول البحث موضوع التحليل المالي (الأفقي والنسب المالية) للقوائم المالية (الميزانية العمومية والمتاجرة والأرباح والخسائر وكشف الدخل)، لأغراض تقييم الأداء وقد أعطت نتائج التحليل صورة واضحة لحقيقة الوضع المالي وتعطي مستوى ثقة أكبر بالنتائج التي تم التوصل إليها، ويمكنها من التخطيط للسنوات القادمة في المستقبل في ظل إنجازات السنوات الماضية، ويتضمن التحليل المالي تحويل بيانات القوائم المالية إلى معلومات تنفع إدارة المنظمة في مواجهة وحل مشاكلها المالية، وتم التحقق من الفرضية من خلال تطبيق التحليل المالي للشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب وللمدة (2014-2011) وتم تحليل بيانات القوائم المالية وتوصلنا إلى معلومات واضحة عن الوضع المالي والأنشطة للشركة حيث عكست النتائج مؤشرات عن الخسائر والعجز المتحقق لسنوات (2011/2012/2013/2014) لأسباب تعود لانخفاض المبيعات واعتمادها على القروض وعدم تخفيض كلف الإنتاج، كذلك ظهر ان نسب التداول كانت (0.851) لسنة (2012) الأفضل إذا ما قارناها بالسنوات الأخرى ونسبة السيولة السريعة سلبية للسنوات (2011/2012/2014) وأظهرت أن نسبة الخسائر متفاوتة من سنة إلى أخرى وسبب التفاوت يعود إلى اعتماد الشركة العامة للمنتجات الغذائية على الإيرادات الأخرى من خارج النشاط.

الكلمات المفتاحية:- التحليل المالي، تقييم الأداء، الشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب.

Abstract

Use of financial analysis to evaluating the performance of the General Company for food products in Abu Ghraib, The study dealt with the subject of financial analysis (horizontal and financial ratios) of the financial statements (balance sheet, trading, profit and loss and income sta For the purposes of performance evaluation The results of the analysis gave a clear picture of the reality of the financial situation and give a higher level of confidence in the results reache The hypothesis was realized through the implementation of the financial analysis of the General Company for Foo Products in Abu Ghraib for the period 2011-2014.

The data of the financial statements were analyzed and we obtained clear in formation Achieved for years (2011/2012/2013/2014) due to the reasons for the decline in sales and dependence on loans and not reduce the cost of production, The tradir ratios were (0.851 for year (2012 best if compared to other years and the negative liquidity ratio is negative for the years (2011/2012/2014) and showed that the percentage of losses vary from year to year and the reason for the discrepancy is due to the adoption of the General Company on revenues Other out of activity.

Keywords: Financial Analysis, Performance Evaluation, Abu Ghraib Public company for food products

المقدمة

بدا الاهتمام في التحليل المالي للسنوات السابقة بسبب عدم الاستقرار المالي للشركات نتيجة لتعرضها لكثير من الأزمات و تعكس أثرها على الأداء المالي للشركات، فازداد الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية في بيئة اقتصادية يسودها التنافس والضغوطات وتهديدات البيئة الخارجية، ولرأس المال دورا كبيرا وفعالا في نجاح الشركات ،فأصبح التحليل المالي أداة فعالة لتقويم أداء الشركات لتحقيق أهدافها وتلبية حاجات المستخدمين للقوائم، حيث يحول التحليل المالي بيانات القوائم المالية من مجرد أرقام يصعب فهمها إلى نسب مالية تعبر عن معلومات سهله الفهم تأثر في تقويم الأداء ،للشركات وصولا إلى الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها. إذ تضمن البحث الحالي أربعة مباحث رئيسية: المبحث الأول يضم منهجية البحث والمبحث الثاني يتضمن الإطار النظري للمتغيرين المستقل والتابع التحليل المالي وتقويم الأداء والمبحث الثالث تخصص في الجانب التطبيقي لتحليل المالي للقوائم للشركة العامة للمنتوجات الغذائية في أبو غريب والمبحث الأخير الرابع اشتمل على التوصيات والاستنتاجات.

منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

المشكلة الرئيسية التي تناولتها الدراسة تتلخص بقلة وضعف اعتماد الشركات عمليات التحليل المالي للقوائم المالية لأغراض تقييم الأداء المالي، مما أدى إلى ضعف وضعها المالي وعدم قدرتها على مواجهة الاخطار والتخطيط وتحقيق الأهداف ويعود ذلك الى طبيعة الوعي المحاسبي او عدم الإفصاح من قبل بعض الشركات في اظهار مركزها الصحيح. ويمكن حصر المشكلة بالتساؤل الرئيسي التالي:(هل هناك تأثير للتحليل المالي للقوائم المالية في الشركة العامة للمنتوجات الغذائية في ابوغريب في تقييم ادائها المالي ؟)

2. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث الحالي بما يأتي:

- أ- ركز على مخرجات ونتائج التحليل المالي بما يساعد على عميلة صنع القرارات وتقييم الأداء وتحسين كفاءته.
- ب- أساليب التحليل المالي توضيح العلاقة بين كفاءة الأرقام في القوائم المالية يساعد على فهم هذه القوائم حتى يتم تقييم الأداء وتحديد الانحرافات.
- ت- جهات مرتبطة بالشركة داخلية وخارجية يخدمها نتائج التحليل المالي من خلال فهم المركز المالي وقائمة نتيجة الأرباح والخسائر وأثرها على أداء الشركة.

3. هدف البحث

- أ- التعرف على مصادر البيانات المالية الداخلية والخارجية التي تساعد على فهم القوائم المالية بشكل صحيح.
- ب- بيان أثر خاصية التحليل المالي على قرارات رشيدة لتقييم الأداء في الشركات.
- ت- تقييم الأداء المالي للشركة العامة للمنتوجات الغذائية في أبو غريب.

4. فرضية البحث

اشتمل البحث على فرضية رئيسية هي (استخدام أساليب التحليل المالي (التحليل الافقي ،النسب المالية) لتوضيح الوضع المالي بشكل حقيقي من سنة إلى أخرى والمقارنة بين السنوات للشركة العامة للمنتوجات الغذائية في أبو غريب يساهم في تقييم ادائها) .

5. مجتمع وعينة البحث

وقع الاختيار على الشركة العامة للمنتوجات الغذائية في أبو غريب لتطبيق الجانب العملي من الدراسة واختبار فرضية الدراسة، لكونها إحدى الشركات الإنتاجية المهمة التي استطاعت الاستمرار بممارسة نشاطها في العراق على الرغم من الظروف البيئية المختلفة، كما تعد هذه الشركة من هم القطاعات الاقتصادية في العراق.

6. الحدود المكانية

لقد تم اختيار الشركة العامة للمنتوجات الألبان في أبو غريب وذلك لكونها إحدى المنظمات الإنتاجية المهمة والتي تؤثر بالمجتمع والبيئة المحيطة بها ولأجل معرفة مواكبتها لتقدم بما يتلاءم والتطورات مع الشركات الخارجية الأخرى.

الإطار النظري

اولاً: التحليل المالي:

1. تطور التحليل المالي:

بدء الاهتمام بالتحليل المالي بداية القرن الحالي وخاصة مع انتشار الشركات المساهمة مما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية، ومن البدايات ظهر الاهتمام بقائمة المركز المالي بوصفها الميزانية الأهم وكان جل الاهتمام ينصب على مصادر التمويل طويلة الأجل ومع اتساع دور المصارف وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة للمنشأة 1895/2/9م ومن ذلك الوقت تم دراسة الموضوع باستفاضة وقد أوصى كبار المصرفيين بضرورة تحليل القوائم المالية وشامل البيانات من قبل المحللين وأصبح الهدف من التحليل المالي هو تحديد القائمة التي يتم الاعتماد عليها في الوصول للهدف فأصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى انه يعمل على إخفاء ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة. (محمد، 2000 : 10).

2. مفهوم واهمية التحليل المالي:

هنالك الكثير من التعاريف للتحليل المالي فعرفه الباحثين كلا حسب منهجه العلمي المتبع ، هناك من عرفه (مجموعة من الإجراءات التحليلية على نطاق المالي لتقييم أداء الشركة في الماضي وإمكانية الارتقاء به في المستقبل). (العامري والركابي، 2007: 111). وعرف على انه دراسة عناصر القوائم المالية لاستكشاف ادلة الأرقام بما تعكسه من دلائل، يمكن الاستفادة منها بعد تفسيرها في تقييم الأداء، (رمو، الوتار، 2010: 16). ورغم الاختلاف في مضمون أساليب التحليل المالي المحاسبي إلا انه يهدف الى اظهار نقاط الضعف والقوة ،مع التأكيد أيضا على نتائج التحليل المالي لشموله على البيانات المالية المنشورة وغير المنشورة ،التي تخص المنشأة اذا ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكتملة بعد تبويبها الملائم بعد استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية وبالتالي يحصل المستفيد من هذه البيانات على شكل معلومات تدعم قراراته. (الزيدي، 2008: 40). وعرف التحليل المالي بأنه : عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة لحصول على معلومات تستعمل يستفاد منها في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء للشركات التجارية في الماضي والحاضر وتوقع ما يكون عليه الوضع المالي في المستقبل. (الدرديري، 2003: 11) وعن طريق ما تقدم يُمكن التعبير عن مفهوم التحليل المالي بوصفه : تحويل البيانات إلى معلومات يمكن المنشأة من اتخاذ

قرارات رشيدة في تقييم الأداء من خلال مواجهه الفرص والتهديدات الخارجية وكشف عن مواطن القوة والضعف من الداخل ومن خلال وضع مؤشرات مالية تخدم عملية صنع القرارات وتقييم الأداء والبيانات مأخوذة من القوائم المالية. وتظهر أهمية التحليل المالي عبر تأثيره المباشر على تقييم الأداء للشركات، فان القوائم المالية تحتوي على أرقام بشكل مجرد لا تعكس بوضوح حقيقة الوضع المالي للشركات لأنها مجرد بيانات تاريخية واجب ربطها وتوضيحها وتحليلها على شكل معلومات تفيد الشركات والأطراف الداخلية والخارجية لتحقيق الأغراض التالية: (الحياي،2004: 28)

- أ- معرفة المركز المالي الحقيقي
 - ب- تحدد القيمة الاستثمارية للمنشأة.
 - ت- اختبار مدى وكفاءة العمليات المختلفة.
 - ث- تحديد ملامح السياسات المالية والتشغيلية.
 - ج- معرفة مركز المنشأة في تخطيط السياسات المالية من خلال التوقعات المستقبلية والحكم على الكفاءة.
- حيث تكمن أهمية للتحليل المالي من حيث تعامله مع بيانات النظام المحاسبي للشركة كما يزود متخذي القرارات بالمعلومات للقرارات المستقبلية وتقويم أداء الشركة، ويساعد على تقويم الأداء التشغيلي والتمويلي المستقبلي للشركات ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها الشركات.

3. أدوات (أساليب) التحليل المالي.

يتم الاستعانة بأدوات التحليل المالي المختلفة واستخدامها لتقييم بيانات مالية وتحويلها لمعلومات مفيدة وموثوق بها ذات الصلة بأداء الشركة المالي حيث يستخدم ثلاث أدوات مالية والأكثر شيوعا في تحليل البيانات في القوائم المالية وهي: التحليل العمودي، التحليل الأفقي، وتحليل النسب المالية. وكما يأتي:- (Laux,2010:3)

أ. التحليل العمودي:

يستخدم هذا النوع كأداة لتحليل القوائم المالية فيتناول كل قائمة بشكل مستقل، ويقوم بدراسة عناصر الميزانية العمومية واحدة يتم التعبير عن ويظهر الوزن النسبي لكل عنصر من عناصرها الى مجموع الميزانية او المجموعة بشكل عام التي تنتمي اليها، وهذا ينطبق أيضا على قائمة كشف الدخل يتم التحليل الى أي عنصر من عناصرها الى رقم صافي المبيعات، بنسب مئوية من الإجمالي العام، ويسمى بالساكن كونه يستبعد الفترات الزمنية وتكون المقارنة ضمنية أي في نفس السنة المالية. (الجابري،2002: 40)

ب. التحليل الأفقي:

ويسمى أيضا بتحليل الاتجاهات، هو أداة لتحليل سلسلة من البيانات المالية لعناصر القوائم المالية على مدى فترة من الزمن، الغرض منه تحديد أوجه الانخفاض او الزيادة الحاصلة لكل عنصر، ويتم مقارنتها مع سنين أخرى لتحديد نقاط الضعف والقوة، وتشخيص أي عنصر له قيمة في سنة الأساس او سنة سابقة وقيمته في العام المقبل، وهو تغير ديناميكي لأنه يبين المتغيرات التي تحدث في فترة زمنية طويلة. (اوراغ،2016: 6).

ت. تحليل النسب المالية:

وهذا الاسلوب يعتمد على إيجاد علاقة منطقية بين عناصر القوائم المالية وتظهر هذه العلاقة بقائمة واحدة او اكثر وينتج عنها مجموعة مؤشرات التي تحدد إمكانية تقييم الأداء المالي وهي من اقدم الطرق شيوعا، وتستخدم كمقياس للأداء في مختلف الحالات مثل التنبؤ الفشل والافلاس، كذلك لتعظيم الأرباح من خلال

احتساب نسبة السيولة ونسبة المديونية الرافعة، ونسبة النشاط. (Abdul-Albaki, 2014:83). وتوجد مجموعة من النسب المالية يمكن للمحلل استخدامها لتقييم الأداء وسنتطرق لجانب من هذه النسب لقياس الجانب المالي للأنشطة في الشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب:

أ- نسبة السيولة: تقيس هذه المجموعة درجة السيولة للمؤسسات، أي قياس مدى إمكانية تحويل الأصول المتداولة الى سيولة نقدية بأسرع وقت ممكن، وباقل خسارة ممكنة، وضمن فترة الالتزام قصير الاجل اتجاه الغير، والسيولة هي المرتكز الأساسي الذي يعكس إمكانية الشركة على الإيفاء وتسديد قروض قصيرة الاجل واوراق الدفع، وهي عبارة عن قسمة أصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة. (الويزة، 2015: 47).

كما يمكن لهذه النسب قياس العلاقة بين مجموع الموجودات المتداولة، ومجموع القروض قصيرة الاجل والدائون (التزامات قصيرة الاجل) والقدرة على تسديد القروض، وتقييم مركز الشركة المالي على المدى القصير، وتكون مقارنة تاريخية او مقارنة بشركات أخرى مماثلة لها والمنافسة لها. (الوتار، 2010: 19).

اما اهم نسب السيولة هي: (أبو عودة، 2017: 43)

• نسبة التداول: تستخدم هذه النسبة للتعرف بشكل اولي على مدى مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها اتجاه الغير (قصيرة الاجل)، من موجوداتها المتداولة، وتحسب بقسمة الموجودات المتداولة على التزاماتها المتداولة وفق المعادلة التالية: نسبة التداول = الموجودات المتداولة / التزامات متداولة. (الكسار، 2012: 13).

• نسبة السيولة السريعة: تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية لتسديد التزامات قصيرة الاجل دون اللجوء الى البضاعة وتحسب بالمعادلة التالية: نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - البضاعة / التزامات متداولة. (الحلو، 2016: 45).

ب- النسبة الرافعة او تحليل المديونية: تستخدم هذه النسب لتحليل السياسة التمويلية، أي مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها، ومنها:

• نسبة مجموع الديون الى اجمالي الموجودات: وتقيس مقدار اعتماد الشركة على الدائون والقروض لتمويل أصولها وتحسب بالمعادلة التالية: نسبة المدينون = مجموع الديون / مجموع الموجودات.

• نسبة الديون الى حقوق الملكية: تستخدم هذه النسب لقياس مدى قدرة الشركة على خدمة دينها أي مراعات عدم زيادة هذه النسبة لأنها تزيد المخاطر اتجاه المقرضين والمستثمرين وتقاس بالمعادلة التالية:

نسبة الديون الى حقوق الملكية = اجمالي الديون / اجمالي حقوق الملكية (راس المال والارباح المحتجرة والاحتياطي). (العامري، الركابي، 2007: 116).

• نسبة تغطية الفائدة: يعتمد على هذه النسب كمؤشر على قدرة الشركة على دفع فوائد القروض من أرباحها التي حققتها، كما ويعتمد عليها في خدمة المزيد من الديون ويحسب بالمعادلة التالية: نسبة تغطية الفائدة = الدخل قبل الفوائد والضريبة / الفوائد السنوية. (أبو عودة، 2017: 50).

ومن الجدير بالذكر، اذا زادت الشركة الديون الى حد كبير فسيكون من الصعب الحصول على ديون إضافية في المستقبل، وينظر الدائنون الى راس المال في الشركة كهامش امان لهم، فاذا كان راس المال قليل فان المخاطر التي سيواجهونها الدائنون عالية،(الغصين،2004: 49).

ت-نسبة هامش الربحية: تعتبر هذه النسبة مؤشر على قدرة الشركة لتحقيق الأرباح من المبيعات وحقوق الملكية والموجودات، فكلما زادت النسبة كان المؤشر إيجابي على سياسة الشركة بالمبيعات.(قدوري، 2015: 17).ومن هذه النسب: (الكسار،2012:12).

• نسبة هامش صافي الربح: وتفيد لمعرفة مدى إمكانية تحقيق الأرباح من مبيعات الشركة. وتحسب بالمعادلة التالية: نسبة هامش الربح = صافي الربح/الإيرادات.

• نسبة معدل العائد على الموجودات(الاستثمار): وتعتبر هذه النسبة المؤشر لقياس نجاح الشركة في تحقيق الأرباح من الموجودات وتحسب بالمعادلة الآتية: نسبة معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل/مجموع الموجودات.

• نسبة هامش مجمل الربح: وتعتبر مؤشر لقياس مدى كفاءة الإدارة في التسعير تقييم هذه النسبة مجمل الربح الذي يمثل سعر البيع، وتحسب النسبة بالمعادلة التالية: نسبة مجمل الربح = مجمل الربح(مجموع المبيعات - كلفة البضاعة المتاحة للبيع)/صافي المبيعات.:

• نسبة هامش الربح التشغيلي: وتعتبر هذه النسبة المؤشر لقياس الكفاءة التشغيلية للشركة، وتحسب بالمعادلة التالي: نسبة صافي الربح التشغيلي = الربح التشغيلي/صافي المبيعات.

ت- نسبة النشاط (إدارة الموجودات): تعتبر هذه النسب كمؤشر يقيّم مدى نجاح إدارة الشركة لأصولها، وتقييم استخدام الموارد في اقتناء الأصول وكفاءة استخدامها الأمثل لتحقيق اعلى نسبة من المبيعات واكبر ربح ممكن،(الويزة،2015: 48).

• نسبة معدل دوران مجموع الموجودات: تعتبر هذه النسبة مؤشر لبيان العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الموجودات المستخدمة في تحقيقها داخل الشركة، فان ارتفاع هذه النسبة يدل على استخدام امثل للموجودات لتحقيق مبيعات مرتفعة، والعكس صحيح، وتحسب وفق المعادلة التالية: معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات/مجموع الموجودات.

• نسبة دوران الحسابات المدينة: وتعتبر المؤشر لقياس مدى دوران او عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة،ويمكن احتسابا من المعادلة التالية: نسبة دوران الحسابات المدينة=صافي المبيعات الأجلة/الحسابات المدينة.

• نسبة معدل دوران المخزون (المنفعة من المخزون): وتعتبر هذه النسبة مؤشر لقياس عدد مرات شراء البضاعة والانتفاع من بيعها، أي كفاءة إدارة موجوداتها بنسبة معينة بالاعتماد على المخزون السلعي، وكيف يمكن تجنب خزن بضاعة تسبب خسائر وتحويلها الى حسابات مدينة ومن ثمة الى نقد، وهذا يحسن السيولة الربحية لاسيما وان الاستثمار بالمخزون قليل وتسبب بالمعادلة التالي: معدل دوران المخزون = كلفة البضاعة /المخزون.(الجرجوي،2008: 38).

• نسبة معدل فترة التحصيل: وتعتبر هذه النسبة مؤشر لقياس وتحديد عدد الأيام التي تقع بين بيع البضاعة بالأجل وتحصيل مبلغها، وتبين هذه النسبة مدى استفادة الطرف الاخر من أموال الشركة وتستخدم نسبة معدل التحصيل لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للشركة، ومقارنة شروط الائتمان

مع طول فترة التحصيل، ارتفاع هذه النسبة يشير الى تساهل الشركة مع اطراف غير قادرين على تسديد ديونهم اتجاه الشركة. (لطفى، 2006: 363)

ث- نسبة السوق: وتعتبر مؤشر لقياس السوق المالي لأداء الشركة، ويسمى بمعدل النمو لأنه المقياس الاذق لأداء الشركة، ومن هذه النسب: (طلب، 2015: 121).

• نسبة سعر السهم الواحد الى القيمة الدفترية: تعتبر هذه النسبة مؤشر لقياس قيمة السهم الواحد العادي في السوق وقيمتها التي سجل في الدفاتر، ويمكن احتسابها من المعادلة التالية: نسبة سعر السهم الواحد الى القيمة الدفترية = حقوق الملكية / عدد الأسهم.

• نسبة سعر السهم الواحد الى الربحية: تعتبر هذه النسبة مؤشر لقياس كمية الأرباح لكل سهم من أسهم الشركة وتحسب بالمعادلة التالية: نسبة سعر السهم الواحد الى الربحية: صافي الدخل/عدد الأسهم.

4. محددات التحليل المالي.

العوامل التي تؤثر على التحليل المالي كمحددات لنجاحه (محمد، 2016: 7)

أ- عوامل تخص من يقوم بعملية التحليل المالي، حسب اختياره جانب من جوانب الواقع المالي للشركة مثل الربحية والسيولة المالية وتركيزه على أسلوب التحليل المطلوب والاهتمام به.

ب- عوامل تخص المعلومات المتوفرة وحسب كميتها ونوعيتها ومدى الإفصاح عنها في القوائم المالية، ومدى التزامها بالمعايير الدولية المحاسبية عند اعدادها.

ت- عوامل خاصة بإدارة الشركة، ثباتها في استخدام أساليب محاسبية دون التغيير المستمر في الأساليب، حفاظا على نتائج ثابتة، ومدى وضوح الخطط وعلاقتها مع الجهات الخارجية المقرضين والموردين.

5. القواعد الاساسية للقوائم المالية:

تشكل البيانات المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وحسب القواعد والمبادئ المحاسبية التي يمكن ذكرها فيما يلي: - (الحيالي، 2004: 15).

أ- يتم تسجيل العمليات بقيد التكلفة التاريخية (تكلفة وقت الإجراء).

ب- يتم الاعتراف بالإيرادات عند البيع فقط.

ت- يتم تكوين مخصصات للأصول المتداولة (خسائر محتملة) تخفيض الإرباح.

هذه القواعد تترك نتائج (مخرجات) المحاسبة المالية مفتوحة بقدر كبير من الاستفسارات وخاصة إذا سعى المحلل لفهم الأداء الاقتصادي.

ثانياً: تقييم الأداء

1. مفهوم تقييم الأداء:

لتقييم المالي أهمية كبيرة في الشركات وكان ذلك وضحا من نتائج التحليل في كثير من الشركات، حيث يساعد التحليل المالي للقوائم المالية في تحديد نقاط الضعف للشركة وقواتها والعمل على إيجاد حلول للضعف، وطريقة التحليل الاقفي والنسب المالية هي الطرق الأكثر شيوعا لتحليل القوائم المالية كفاءة وفاعلية، ومن الجدير بالذكر

لأتصيف النسب المالية معلومات جديدة ولكنها مفيدة في توضيح العلاقة بين المتغيرات للتوصل الى نتائج لتقييم الأداء، (Al-Dalabeen,2013: 16) عرف تقييم الأداء من قبل مجموعة من الباحثين منها (بأنه عملية وضع المعايير التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل للمشروع المناسب وإذا كان تقييم الأداء استراتيجي فيعرف بأنه عملية التأكيد من سعي المنظمة إلى تنفيذ الاستراتيجية التي تؤدي إلى التحقيق الأهداف والغايات ، هو وسيلة لدراسة قدرة أي شركة لتحقيق أهدافها وتحقيق ما مطلوب منها خلال مدة زمنية معينة). (العبد، 2006: 10)

ويعرف ديوان الرقابة المالية تقييم الأداء بأنه شكل من أشكال الرقابة يركز على تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من الجهود المبذولة وبمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى مدى تحقيق المنظمة لأهدافها باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد القرارات الإدارية للخطط المستقبلية. (ديوان الرقابة المالية، 2005:95) ويعرف قدرات المنظمة في الكيفية التي يمكن تحقيق أهدافها باستخدام مواردها المتاحة بطريقة كفوه وفعالة. (Daft,2003,p12).

اما الأداء المالي فيعرف على انه مدى قدرة الشركة لتحقيق قيمة مالية ،ومواجهة المستقبل من خلال اعتمادها الميزانيات ،والنتائج للحسابات،والقوائم المالية الملحقه ،والأداء المالي يقاس على المحدودية المالية للشركة ومعدل الرباح. (عماري، 205: 26).

ومن التعاريف الواردة نلخص تعريف لتقييم الأداء ، كل الدراسات التي تهدف إلى الوصول إلى مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها خلال فترة زمنية معينة في تحويل المدخلات إلى المخرجات بالجودة والكمية المطلوبة وبيان مدى كفاءتها في التحسين من سنة إلى أخرى من خلال مواجه التهديدات واستغلال الفرص وتطوير أعمالها.

2. أهمية تقييم الأداء وأهدافه:

تكم أهمية تقييم الأداء كونه احد العمليات الإدارية المهمة للوحدات الاقتصادية كونه يتعامل مع نتائج الأعمال ،كذلك يتفاعل ويتأثر مع الأنشطة المختلفة ونوضح أدناه أهم الجوانب التالية: (محمد ، 2000: 26)

أ- مصدر معلوماتي للإدارات في المنظمة ووظائف الإدارة التخطيط اتخاذ القرارات الرقابة ويستند على حقائق عملية والجهات المستفيدة الخارجية.

ب- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع حلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا .

3. القواعد الأساسية لتقييم الأداء:

هناك قواعد أساسية لتقييم الأداء (المرسي، 2006: 8) كما يأتي:

أ- تحديد الأهداف: تحديد الأهداف بشكل واضح ودقيق بالاستعانة بالأرقام والنسب والتوصيف المناسب كالربحية والقيمة المضافة المطلوبة وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك.

ب- وضع الخطة الإنتاجية: بعد استكمال تحديد الأهداف للمنشأة لابد من وضع خطة متكاملة لإيجاد تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية الإدارية والتنظيمية التي تتبعها الإدارة على أن تكون الخطة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومع الأهداف المرسومة.

ت- تحديد مراكز المسؤولية: كل وحدة مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها ادارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

ث- تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير هذا الغرض و مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الانجازات التي تحققتها المنشأة وقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير والمقاييس (الكرخي: 2010، 38).

4. خطوات تقييم الأداء:

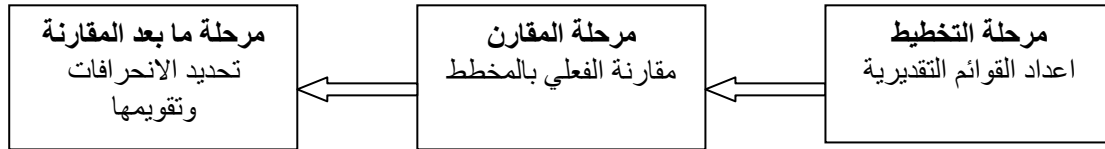
يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء بالخطوات التالية:(بلغالي،2017: 2)

- أ- الحصول على مجموعة من القوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركة لفترة زمنية محددة.
- ب- اعتماد مقاييس مختلفة لاحتساب تقييم الأداء ، مثل الربحية، السيولة، الرفع المالي، وتختبر بادوات التحليل المالي.
- ت- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف.
- ث- وضع التوصيات اللازمة معتمدين في عملية تقييم الأداء من خلال النسب المالية ،بعد معرفة أسباب هذه الفروقات واثارها على أداء الشركات للمعالجة.

5. مراحل تقييم الأداء:

اهم المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء هي : (المطيري،2001: 19)

- أ- مرحلة التخطيط: يتم اعداد القوائم التقديرية والموازنات التقديرية في هذه المرحلة، ويتم تحديد مسؤولية كل مركز عن عملية التقويم والاهداف المستقبلية المتوقعة.
- ب- مرحلة المقارنة بين النتائج: حيث يتم المقارنة في هذه المرحلة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط ،لتعرف على مدى تحقيق الأهداف المسبقة، والتعرف على الانحرافات ،لغرض تحليلها ،والوقوف على أسبابها ومعالجاتها.
- ت- مرحلة ما بعد المقارنة: في هذه الفترة يتم وضع التوصيات في تقويم الأداء للشركات، من خلال تشخيص المعالجات المناسبة للانحرافات. والشكل التالي يوضح هذه العلاقة:



(مراحل عملية تقييم الأداء)

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بعض المصادر.

6. عناصر تقييم الأداء :

تبرز أهمية التقييم من مدى قدرة الإدارة على التخطيط واستخدام موارد المتاحة واستخدامها بشكل مثالي والوقوف على الانحرافات الظاهرة بين ما خطط وما نفذ ،سواء ايجابية أو سلبية ،أي التعرف على مناطق القوة والعمل على تشجيعها وتسميتها، ونواحي القصور والضعف والعمل على معالجتها أو تقليلها بقدر المستطاع ،مما يحقق تقليل التكاليف ورفع الكفاءة مما يؤدي ذلك لتحقيق الأرباح وهو احد أهداف المنشأة (الحبيطي،2002: 25):

- أ- الفعالية Effectiveness: يقصد بها ف مدى تحقيق النتائج والهداف المرجوة ويتم ذلك بمراقبة تقويم الأداء والاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الأهداف .

- ب- الكفاءة Efficiency: يقصد بها فحص العلاقة بين المخرجات من السلع والموارد التي استخدمت من اجل إنتاجها، وتحديد مدى الانتفاع من اجل إنتاجها وتحديد مدى الانتفاع من الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية او مادية .
- ت- الاقتصاد Economy: يقصد استخدام الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ في الاعتبار الجودة المناسبة أي بمعنى لا تكون لا تكون تقليل الكلفة على حساب الجودة.

7. الصعوبات والمشاكل التي تواجه تقييم الأداء:

- توجد عدة مشاكل لتقييم الأداء تواجه الشركات وترتبط بطبيعة العمل لتلك الشركات منها: (مجيد، 2011: 40)
- أ- الخدمات المقدمة يصعب قياسها وذلك من عدم دقة النتائج التي تعتمد على معايير غير كمية.
- ب- تعدد وتعارض الأهداف والأوليات عادة ما يوجد للمنظمات وخاصة الحكومية أهداف متعددة في الوقت الذي يوجد هدف محدد لكل منشأة خاصة.
- ت- غياب التحديد الدقيق لمهام الأجهزة الإدارية وكذلك عدم التنظيم السليم وعدم التزامها بشكل دقيق لواجباتها.
- ث- الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل وهي الصعوبات والاختلافات المتعلقة بالتضخم الوظيفي السلبي.
- ج- قياس الداء المضلل بسبب غياب الشفافية تجد إن الإدارات تتبنى الازدواجية في القياس.

الاطار العملي للبحث

أولاً: نبذة عن الشركة الغذائية العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب.

الشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب هي إحدى شركات وزارة الصناعة استنادا إلى قانون الشركات 22 سنة 1997 وقد تأسست في إنتاج الألبان ومشتقات الحليب، ووقع الاختيار على هذه الشركة لكونها إحدى الشركات الإنتاجية كما أنها تمتلك فروع في مختلف محافظات القطر، كما وتعد هذه الشركة من أهم القطاعات الاقتصادية في العراق، وكما إن رأس المال يتغير مع تغير ظروف البلد التي مر بها من تضخم وغيرها، وما يهمنها مقل رأس المال المدفوع دينار(35529678304) لسنة 2014 هي آخر سنة موضوع البحث والاحتياطي لهذه السنة (1082016076) دينار وقروض مستلمة وطويلة الأجل (110428769397) وباقي المعلومات سترد بالميزانية التي سنعرضها.

1. تحليل فقرات الميزانية العمومية حسب الاعراف المحاسبية :

- أ- الشركة العامة في ابو غريب تستخدم دليل النظام المحاسبي الموحد عند التسجيل في المجموعة الدفترية في معاملاتنا المالية.
- ب- تتضمن الميزانية على موجودات ثابتة بالقيمة الدفترية وتحسب بكشف خاص لاحتساب الاندثار كذلك يحتسب احتياطي ارتفاع الأسعار للموجودات الثابتة ويحتسب بعد تقادم الموجود والذي يمثل نصف القسط السنوي للانذار باستثناء الأراضي لا يحسب لها اندثار .
- ت- القروض قصيرة الأجل تستخدم لدفع الرواتب وممارسة النشاط.
- ث- الجانب الدائن يتضمن مصادر التمويل الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وحقوق الملكية ضمن التمويل طويل الأجل.

- ج- تتعامل مع المخزون بالكلفة وتتبع طريقة المرجح الموزون في تقويمه.
ح- تستلم القروض طويلة الأجل من الوزارة بدون فائدة.

ثانياً: تقييم الأداء للشركة العامة للصناعات الغذائية في أبو غريب :

في هذه المرحلة تبدأ عملية التحليل المالي من خلال إعادة ترتيب البيانات المالية التي تم الحصول عليها من القوائم المالية تقوم بترتيب البيانات للقوائم المالية التي تم الحصول عليها من الشركة وهنا نقوم بإعادة ترتيب عناصر الميزانية العمومية بما يتلاءم مع متطلبات التحليل المالي وسنبداً بعنصر النقد للمعرفة نسبة السيولة للشركة وبعض عناصر الميزانية الأخرى مثل الموجودات المتداولة نقدمها عن الثابتة وحقوق الملكية ولأتعزل عن المطلوبات طويل الأجل لان الشركة تعمل ضمن النظام المحاسبي الموحد ،ومن ثم نقوم بتحديد أسلوب التحليل المالي لتقويم الأداء للمنشأة وحسب الأساليب المتبعة .

وأدناه كشف الميزانية العمومية والأرباح والخسائر للشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب للمدة (2011-2014) وسنتطرق لبعض البيانات في عملية التحليل المالي وحسب المجال المسموح به أو المساحة المسموح بها بالنشر لان استيعاب الحالات والعناصر كافة يحتاج إلى إجراءات أكثر حيث أن التحليل المالي يمكن أن يطبق على كشف الدخل وقائمة التدفق النقدي.

ثالثاً: الجانب التطبيقي (التحليل المالي) :

الكشف- أ -

- الميزانية العمومية لشركة العامة للمنتجات الغذائية كما تظهر في المدة مابين (2011-2014) وفقاً لمتطلبات التحليل المالي (بالدينار).

السنوات المالية				البيانات
2014	2013	2012	2011	الموجودات المتداولة
416195487	985579675	1929234222	7644161880	النقود
1472817493	1798469971	113795553	1054131959	المدينون
2876525931	2636477703	3284338685	3333792809	المخزون بالكلفة
4765538911	5410527349	6351528240	12032086648	مجموع الموجودات المتداولة
35789087922	1166640031	1064524300	938620335	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
62771120	41170244	41170244	65050431	مشروعات تحت التنفيذ
6000000	6000000	6000000	6000000	استثمار مالي
35857859042	1213810275	1111694549	1009670767	مجموع الموجودات الثابتة
40655477953	6624337624	7463212786	13041757415	مجموع الموجودات
35529678304	102799805	102799805	102799805	مصادر التمويل/رأس المال المدفوع

1082016076	1082016076	900937990	1 044424068	الاحتياطي
187017015848-	160502577094-	133274172933-	103297271451-	العجز المتراكم
110428769397	2128208000	43365535138	78954900000	قروض طويلة الأجل
80632030024	72863890837	50828757917	48831304993	مصادر التمويل قصير الأجل/الدائنون
191060799421	94146098837	48448293055	127786204993	مجموع مصادر التمويل الطويلة وقصيرة الأجل
19130100123	17823826398	36599367374	28599367374	حسابات الموازنة الاستثمارية

الكشف-ب-

كشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر للشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب كما تظهر نهاية المدة ما بين (2011-2014). (بالدينار)

السنوات المالية				البيان
2014	2013	2012	2011	التفاصيل
6280557000	9625223833	7648160242	4622185217	صافي المبيعات
				تنزل: كلفة النشاط الجاري:
9388978316	11409056000	10795843397	8090083000	كلفة الإنتاج
6175090921	6883403000	6945851000	7027972000	كلفة الخدمات الانتاجي
6407250	9161623	24452056	24730894	التغيير في مخزون الإنتاج الغير التام
15570476487	18283297377	17766146453	15142785894	صافي كلفة الإنتاج
(95783797)	(7175305)	(85313705)	(33722821)	التغيير في مخزون الإنتاج التام
15474692690	18276122072	17680832748	15109063073	صافي كلفة النشاط التام
(9194135690)	(8650898239)	(10031672506)	(10486877856)	فائض (عجز) النشاط الجاري
1613920367	171744000	1909348000	1781517000	تنزل: كلفة الخدمات التسويقية
(10808560575)	(10368347239)	(11942020506)	(12268394856)	فائض (عجز) الإنتاج والمتاجرة
15864883818	16948520418	(18167425202)	18006842484	تنزيل: كلفة الخدمات الادارية
(26672939875)	(27316867657)	(30109445700)	30275237340	فائض (عجز) العمليات التجارية
				تضاف: الإيرادات التحويلية والآخرى
24339249	39513726	91311339	5612500	الإيرادات التحويلية
134161872	51645970	41232890	96657030	الإيرادات الأخرى

158501121	91159696	13254229	102269530	مج الإيرادات التحويلية والاخرى
				تنزل:مج المصاريف التحويلية والآخرى
	2696200	-	857600	المصاريف التحويلية
1703340		-	1883	مصاريف اخرى
1703340	2696200	-	864680	مج مصاريف التحويلية والاخرى
(26514438754)	(27228404161)	(29976901482)	(30173832490)	صافي الفائض(العجز) المرحلة الثانية

وكانت عملية التحليل المالي كالتالي،
أولاً:- التحليل الأفقي للميزانية العمومية كان كالتالي :-

الجدول (1)
التحليل الأفقي للميزانية العمومية لشركة للمدة ما بين (2011-2014)

السنوات المالية				البيان
2014	2013	2012	2011	الموجودات المتداولة:-
%-57	%-48	%-74	%100	النقود
%-18	%58	%7.95	%100	المدينين
%9.10	%-19	%1.48	%100	المخزون (بالكلفة)
% -11	% -14	% -42	%100	مجموع الموجودات المتداولة
%2.96	%9.5	%13	%100	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
%52	%0	%-36	%100	مشروعات تحت التنفيذ
%0	%0	%0	%100	استثمار مالي
%2	%9.1	%10	%100	مجموع. الموجودات الثابتة
%3.27	%2.77	%0	%100	مصادر التمويل /رأس المال المدفوع
% 0	%20	%-100	%100	الاحتياطيات
%-1.26	%-2.7	%-34	%100	العجز المتراكم
%19	% 4.7	%34	%100	قروض مستلمة طويلة الأجل
%10	%43	%20	%100	الدائنون
%5.13	%-11	%-42	%100	مجموع مصادر التمويل

من النسب الظاهرة في جدول(1)أعلاه في التحليل الأفقي لفقرات الميزانية العمومية نلاحظ:
1- هناك زيادة مخزون هو في نسبة النقد بلغت74%في سنتة 2012،وهو مؤشر سلبي من الأفضل استثمار النقد من قبل الشركة ،وكذلك ارتفاع نسبة المخزون ارتقت لهذه السنة 1.48% مقارنة بسنة الأساس مؤشر سلبي، حيث عدم استغلال تمثل تكلفة لراس المال الغير المستثمر، ما فيما يخص المدينون فارتفعت النسبة في

سنة 2013 حيث بلغت 58% وهذا مؤشر سلبي على أداء الشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب تعتمد على المدينون دون الاعتماد على النقد.

2- هناك انخفاض في نسبة موجودات ثابتة لسنة 2014 اذ بلغت 2.96% عن سنة الأساس، وهذا مؤشر جيد على توفر أموال للاستثمار في الأنشطة المولدة للأرباح.

3- هناك زيادة في بند مشروعات تحت التنفيذ سنة 2014 هو مؤشر سلبي وان مشروعات الشركة تعطلت بارتفاع هذه النسبة، وان نسبة الاستثمار ثابتة فهي مؤشر على عدم تقدم الشركة بالاستثمار.

4- هناك انخفاض في نسبة قروض طويلة الاجل لسنة 2013 وهذا مؤشر جيد يعكس انخفاض اعتماد الشركة على القروض، كما نلاحظ انخفاض نسبة الدائون الى 10% في سنته 2014 وهذا مؤشر جيد يعكس قلة المخاطر في توفر سيولة لإيفاء بالديون في وقتها المحدد.

ولإعطاء مؤشر عن زيادات في إيرادات أنشطة الشركة والزيادة في المصروفات التشغيلية للأنشطة، لابد من ربطها بفقرات الميزانية العمومية للوصول الى بعض النسب المستهدفة، وكما موضح ادناه.

ثانيا/ النسب المالية

سننترق إلى بعض الفقرات، ونقوم بتحليلها وفق النسب المالية وحسب القوائم المالية التي عدت وفق متطلبات القانون للشركات التي تستخدم النظام المحاسبي الموحد، حيث هذه القوائم لا تحتوي على بعض الحسابات، علما ان الشركة تعتمد على قروض من الدولة لتمويل رواتب الموظفين، وتوضيح التأثير والعلاقة من خلال تحويل الأرقام إلى نسب يمكن الاعتماد عليها للاستفادة منها.

النسب المالية :-

1-نسب السيولة : تقع مسؤولية الإيفاء بالمطلوبات قصيرة الأجل بزمة الشركة في وقتها أوفي الوقت المناسب لابد من إظهار هذه القدرة من خلال النسب وأجراء تحليل النسب وأجراء تحليل النسب بين السنين وسنقوم بتحليل النسب للفترة (2011-2011) للشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب .

أ- نسبة التداول:- وتحسب وفق المعادلة الآتية:

الجدول (2)

نسبة التداول للمدة مابين (2011- 2014)

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
4765538911	5410527349	6351528240	12032086648	الموجودات المتداولة
80632030024	72863890837	7463222789	48831304993	=المطلوبات قصيرة الأجل
0.059	0.074	0,851	0,642	=نسبة التداول(مرة)

من نتائج التحليل لنسب التداول نلاحظ هناك تباين بين السنوات من سنة إلى أخرى وان سنة (2012) هي (0.851) وهذه النسبة الأفضل اذا ما قورنت ببقية السنين ،جميع النسب منخفضة وغير متلائمة مع معيار الصناعة الذي يعد نسبة التداول المقبولة (1.2) مرة وفي هذه الحالة الشركة العامة للمنتجات الغذائية غير قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ،وتحليل هذه الحالة خاصة حالة الانخفاض للسنوات (2011.2013.2014) يعود إلى انخفاض المبيعات للشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبوغريب .

ب-نسبة السيولة السريعة: وتحسب وفق المعادلة التالية:

على الشركة أن تلتزم بتسديد المطلوبات المتداولة فهناك ضرورة تدفع الشركة إلى تحويل موجوداتها المتداولة إلى نقدية ولكن هذا الأمر يصعب في كثير من الأحيان لان بعض الموجودات تحتاج الى وقت طويل لتحويلها وعلى هذا الأساس نقوم بترتيب الموجودات المتداولة حسب قوة سيولتها .

الجدول (3)

نسبة السيولة السريعة للمدة المالية ما بين (2011-2014)

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
4765538911	5410527349	6351528240	12032086648	الموجودات المتداولة
2876525931	2636477703	3284338685	3333792809	- المخزون
80632030024	72863890837	7463222789	48831304993	=المطلوبات قصيرة الأجل
-0.029	0.038	0 ،410	0 ،178	=نسبة السيولة السريعة(مرة)

نتائج التحليل لمعدل نسبة السيولة السريعة أعطت انطباع سلبي للشركة علما بان متوسط معيار الصناعة يجب أن يكون (1) مرة ،حيث كانت النتائج أكثر دقة من نسبة التداول في التعبير عن السيولة لان نسبة التداول وضحت ان سنة (2012) كانت

الأكبر فهي النسبة الأكثر قبول ،أما نسبة السيولة السريعة بين السنين (2011-2012) كانت الأفضل بالسيولة بالمقارنة بالسنوات الأخرى وفي السنوات (2013-2014) كانت منخفضة بشكل كبير وهذا يفسر بان الاعتماد الأكبر في احتساب السيولة كان يعتمد على المخزون والميزانية العمومية تعكس ذلك بوضوح للسنة (2014).

2- النسبة الرافعة تحليل المدينون:

1- نسبة إجمالي الديون الى إجمالي الموجودات :وتحسب وفق المعادلة التالية:

الجدول (4)

نسبة مجموع ديون (طويلة الاجل وقصيرة الاجل) الى إجمالي الموجودات للمدة المالية ما بين (2011-2014)

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
191060799421	94146098837	48448293055	127786204993	مجموع الديون
40655477953	6624337624	7463212789	13041757415	إجمالي الموجودات
4.69	14.2	6.49	0.79	= نسبة الديون الى الموجودات

نتائج التحليل المالي أظهرت هناك نسبة متفاوتة ،حيث ان ارتفاع النسبة هو مؤشر لسير عمل الشركة دون الحاجة الى اقتراض إضافي وعدم دخول مساهمين جدد، الا ان هذا الارتفاع يستوجب خدمة الدين وهذا يزيد الأعباء والمخاطر، وانخفاض النسبة يدل على انخفاض الأعباء التي سيتحملونها الدائنون وبالتالي ينخفض مستوى المخاطر، نلاحظ من الجدول أعلاه ان النسبة ارتفعت بشكل تدريجي تم انخفضت نسبيا في سنة 2014 حيث بلغت 4.69 وهو انخفاض جيد مقارنة بسنة 2013.

ب- نسبة الديون الى حقوق الملكية: وتحسب وفق المعادلة التالية:

الجدول (5)

نسبة الديون الى حقوق الملكية

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
191060799421	94146098837	48448293055	127786204993	مجموع الديون
36611694380	1184815881	1003737795	207242211	حقوق الملكية
5.21	79.4	48.2	61.6	= نسبة الديون الى حقوق الملكية

ان نسبة الديون الى حقوق الملكية هي مكملة لنسبة الديون الى اجمالي الموجودات فات ارتفاع النسبة يدل على ان الشركة تعتمد على راس المال اكثر من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية وحقوق الملكية، في حين انخفاض النسبة يدل على اعتمادها على الديون قصيرة الاجل وطويلة الاجل وهو مؤشر غير جيد على أداء الشركة المالي، حيث بلغت النسبة 5.21 في سنة

3- نسبة هامش ارباح

ا-نسبة مجمل الربح إلى المبيعات: وتحسب وفق المعادلة التالية:

الجدول (6)

نسبة مجمل الربح (الخسارة) إلى المبيعات للمدة المالية ما بين (2011-2014)

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
9194135690-	8650898239-	10032672506-	-10486877856	مجمّل الربح (الخسارة)
9388978316	9625223833	7709021891	4631177144	÷ صافي المبيعات
%- 0.97	%- 0.89	%-1.30	%-2.26	= نسبة مجمّل الربح إلى المبيعات ×100%

كما معروف للجميع إن صافي المبيعات إذا ما طرحت منها كلفة البضاعة المباعة ينتج مجمل ربح ومن هذين العنصرين يمكن تحديد الربحية يتبين لنا كلما كان الربح مرتفع نستطيع أن نخفض الكلفة والتحكم بها إلى مستوى يكون مجمل الربح بشكل مقبول بالنسبة للشركة ونلاحظ إن الشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب لم تحصل على نسب تبين مجمل ربح بل أظهرت نسب سلبية متفاوتة تبين أن النتائج مجمل خسارة وبشكل مرتفع للسنوات (2013-2014) وهذا واضح في كشف الإنتاج والتجارة والإرباح والخسائر للشركة العامة للمنتجات الغذائية حيث تبين بان كلفة البضاعة المباعة في انخفاض، ومن ينظر بشكل سطحي أو بديهي يلاحظ أن هناك تحسن، لكن لو نلاحظ صافي المبيعات لوجدنا تخفيض من عام إلى آخر وهنا ل يمكن للشركة أن تتلافى الخسارة لاسيما وان الانخفاض في الكلفة ليس له تأثير كبير.

ب-نسبة صافي الربح إلى المبيعات: وتحتسب وفق المعادلة التالية:

الجدول (7)

نسبة صافي الربح (الخسارة) إلى المبيعات للمدة المالية ما بين (2011-2014)

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
26514438754-	27228404161-	29976901482-	30173832490-	صافي الربح (الخسارة)
6280557000	9625223833	7648160242	4622185217	÷ صافي المبيعات
%3،74 -	%2،82 -	%3،91 -	%6،52 -	= نسبة صافي الربح (الخسارة) إلى المبيعات ×100%

نلاحظ إن نتيجة التحليل لصافي الخسائر و العجز إلى المبيعات إن نسبة الخسائر متفاوتة من سنة إلى أخرى والسبب يعود إلى التفاوت في الاعتماد على الإيرادات الأخرى من خارج النشاط من إيرادات تحويلية وإيرادات أخرى وهذا بدوره يزيد الأرباح ويقلل الخسائر كذلك تنزّل المصاريف التحويلية الأخرى فان سنة (2013) زاد نسبة الخسارة إلى المبيعات وذلك لعدم وجود مصاريف أخرى في هذه السنة أي لم تنزل المصاريف الأخرى من جاري العمليات. ح-نسبة هامش الربح التشغيلي: وتحسب وفق المعادلة التالية:

الجدول (8)

نسبة هامش الربح التشغيلي للمدة المالية ما بين (2011-2014)

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
26514438754-	27228404161-	29976901482-	30173832409-	صافي الربح (الخسارة)
6280557000	9625223833	7648160242	4622185217	÷ صافي المبيعات
4.22-	2.82-	3.91-	6.52-	= نسبة هامش الربح التشغيلي

توضح هذه النسب العلاقة بين الربح الناتج من النشاط التجاري للشركة وصافي المبيعات الذي يعتبر مصدر الإيراد الأساسي للشركة أي تعتبر مؤشر لاحتساب الكفاءة التشغيلية فكلما ارتفعت تشير إلى نتائج جيدة وبما إن الشركة حققت خسائر على مدى سنوات الدراسة، فإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تخفيض الخسائر وتعتبر سنة 2011 هي الأفضل بالنسبة لباقي السنين.

4- نسبة معدل إدارة الموجودات:

ا- نسبة معدل دوران الموجودات:

الجدول (9)

نسبة معدل دوران الموجودات للمدة المالية ما بين (2011-2014).

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
6280557000	9625223833	7648160242	4622185217	صافي المبيعات
40655477953	6624337624	6351528240	13041757415	÷ اجمالي الموجودات
0.15مرة	1.45مرة	1.20مرة	0.35مرة	= معدل الدوران الموجودات

تعتبر نسبة دوران الموجودات مؤشر لاستخدام الموجودات لتحقيق المبيعات فان ارتفاع النسبة يشير الى مدى الاستخدام الأمثل للموجودات لتحقيق المبيعات وان النسب الظاهرة غير مرضية بصورة عامة الا ان افضل سنة هي 2012 تعتبر جيدة نسبيا .

ت- نسبة معدل دوران المخزون: وتحسب وفق المعادلة التالي:

الجدول(10)

نسبة معدل دوران المخزون للمدة المالية (2001-2014).

السنوات المالية				التفاصيل
2014	2013	2012	2011	المعادلة:-
15474692690	18276122072	17680832748	15109063073	كفاءةالبضاعة(النشاط)
2876525931	2636477703	3284338685	3333792809	÷ المخزون
5.37 مرة	6.93 مرة	5.38 مرة	4.53 مرة	= نسبة معدل دوران المخزون

تعتبر نسبة دوران المخزون مؤشر يحدد تكاليف البضاعة اذا نلاحظ ان معدل دوران المخزون في الجدول أعلاه بارتفاع متزايد للسنوات(2011، 2012، 2013) مما يدل على ارتفاع كلفة البضاعة(النشاط) لهذه السنوات .

ومن النتائج السابقة للجانب التطبيقي في بحثنا تحققت الفرضية للبحث حيث أن (النسب المالي) أعطت صورة واضحة عن الأداء المالي للشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب ونتائج التحليل المالي للقوائم المالية للميزانية العمومية وحساب الإنتاج والمتاجرة

والإرباح والخسائر علما بان هناك الكثير من الجوانب الأخرى التي يمكن تناولها مثل قائمة التدفق انقدي التي لم نتطرق إليها حيث تطرقنا العناصر الهامة من الناحية المالية للشركة (أدارة الشركة) في اتخاذ قرارات مالية رشيدة أو جهات خارجية أخرى مثل المساهمون والمجهزون والجهات الحكومية الممولة التي يمكن أن تستفاد من نتائج التحليل المالي.

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول /الاستنتاجات

1. تشير نتائج التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي ألى انخفاض النسب لاستخدام النقد ،وهذا يعود على اعتماد الشركة على المدينون.
2. أما فيما يخص القروض طويلة الأجل اعتمدت الشركة عليها بشكل كبير ،ومصادر التمويل ارتفعت ادى لزيادة العجز المتراكم ،وانخفضت نسبة الاعتماد في السنة 2013.
3. أشارت نتائج تحليل النسب المالية إلى أن نسبة التداول انخفاض ملحوظ دون مؤشر الصناعة العام،

4. وبينت نسبة السيولة السريعة بوجود انخفاض عن مؤشر الصناعة البالغ (1) مرة، وأظهرت انخفاض نسبة صافي رأس المال العامل وهذا يعني عدم قدرة الشركة على تسديد مطلوباتها المتداولة .
5. عدم اعتماد الشركة على موجودات ثابتة حديثة لتقليل كلف الإنتاج.
6. ونلاحظ وجود انخفاض لمستوى المبيعات لهذه السنين، زادت نسبة الخسارة لعدم تنزيل مصاريف أخرى واعتمدت على الإيرادات الأخرى .
7. كذلك توضح النتائج معدل دوران الموجودات على عدم كفاءة لاستخدام الموجودات للشركة، وتبين ان نسب العائد على الاستثمار أن الشركة لا تعتمد على موجوداتها في تحقيق ارباحها خاصة وانه لا وجود للأرباح لكن يمكن إن تقلل من خسارتها.

المبحث الثاني /التوصيات

بناء على الاستنتاجات والنتائج التي توصلنا إليها من التحليل المالي نوصي بالاتي:-

1. نظرا لافتقار الشركة جانب الاهتمام بالتحليل المالي عليها الالتزام والاهتمام وإعطائه مجال اكبر لكي تحصل على صورة واضحة للمستويات المالية وتقويم كفاءة الأداء من مدة إلى أخرى، وهذا واجب عليها لان الجهات الخارجية تطلب تقييم للشركة لوضعها المالي .
2. فيما يخص اعتمادها على القروض إذا كان يفوق نصف رأس مالها واجب تصفيتها أو تقويم اداءها لتستمر دون خسائر كبيرة
3. ،ومن الواضح أن الشركة ذات قرارات غير رشيدة ولامتلك أو لا تعتمد على من يمتلكون مؤهلات علمية أو عملية في التحليل المالي في الشركة وهنا نوصي الشركة بتوفير كوادر كفاءة في هذا المجال.
4. نظرا لتدهور حالة الشركة المالية نتجت خسائر بالسنوات فترة بحثنا هو يعود لتدهور المبيعات، وارتفاع نسبة المدينون ونوصي بخفض هذه النسبة عن طريق جمع ديوانها من المدينون إما بالطرق الرسمية مع الدوائر الحكومية التي تتعامل معها بالمخاطبات بالكتب الرسمية او بتشكيل لجان لجمع الديون في ذمة الغير لصالح الشركة.
5. ونوصي بالوقوف على أسباب ارتفاع التكاليف ،هل يعود إلى وسائل الإنتاج الآلات والكمائن قديمة وغير متجددة ام عدم مقارنته المنتج مع المنتجات الأخرى في السوق من حيث الكلفة.
6. نوصي الشركة بضرورة الاعتماد على موجوداتها في تحقيق الأرباح او تخفيض الخسائر.

المصادر العربية

1. أبو عودة، حسن سلمان (2017) مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
2. الجابري، عبد الرحمن فتاح (2002)، تأثير بعض القواعد المحاسبية العراقية على تحليل القوائم المالية، رسالة ماجستير محاسبة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد .
3. الحلو، معتصم ايمن (2016) مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ قرارات التمويل دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة.
4. الجرجاوي، حليلة خليل (2018) دور التحليل المالي للمعلومات المالية للقوائم لتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
5. العامري، زهرة حسن، الركابي، علي خلف (2007) أهمية النسب المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، جامعة بغداد مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، عدد63، مجلد بلا.
6. الغصين، هلا بسام عبدالله (2004)، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة.
7. الكسار، طلال (2012) دور مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل للشركات، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية عدد8، مجلد بلا.
8. الكرخي، مجيد عبد جعفر (2001)، مدخل إلى تقييم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية، دارالشؤون الثقافية، بغداد.
9. الشماع، خليل محمد، خالد، أمين، (1990)، التحليل المالي للمصارف اتحاد المصارف العربية، دار النشر، بغداد.
10. الحياي، وليد ناجي (2004)، الاتجاه المعاصر في التحليل المالي الوراق للطباعة، عمان، الأردن.
11. الحبيطي، قاسم محسن، زياد يحيى، (2002)، تحليل ومناقشة القوائم المالية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل .
12. المرسي، جمال الدين، واحمد عبدا لله (2006)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، دار نشر الإسكندرية، مصر.
13. الويزة، طير (2015) فاعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العقيد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
14. بالغالي، عائشة (2017) تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي، رسالة ماجستير، المعهد التكنولوجي، جامعة القاصدي.
15. دليل الرقيب المالي (2005)، ديوان الرقابة المالية، العراق .

16. اوراغ، خولة (2016) مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية ،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 17.رمو ،وحيد محمود،الوتار،سيف عبدالرزاق (2010)، استخدام الأساليب المالية في التبوؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافين،العدد10،مجلد3.
18. عماري،سليم (2015) دور تقييم الأداء في التبوؤ بالفشل المالي للشركات،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة قاصدي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير .الجزائر.
- 19.قدوري، سارة (2015) دور استخدام أدوات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة،جامعة قاصدي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر .
- 20.طلب، غرام (2015) ، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- 21.لدريري،مؤيد عبد الرحمن ،(2003)،التحليل المالي باستخدام الحاسوب) دار ألوائل للنشر، عمان.
- 22.لطفي،امين (2006) التحلي المالي لاعراض تقييم ومراجعة الأداء الاستثماري في البورصة ،دار الجامعة للنشر الإسكندرية،مصر .
- 23.مجيد، سوسن شاكر (2001)،(تقويم جودة الأداء في المؤسسات)دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن.
- 24.محمد، إسماعيل ،(2000)، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،عمان ، الاردن .
25. محمد، صابر السر إبراهيم (2016) استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت بالمملكة العربية السعودية، مجلة أماريك ، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجية، مجلد7، عدد1،السعودية.

الانترنت:

1. لعبد، جنان سلمان (2006) تقويم الأداء للمستشفيات العراقية ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية.

المصادر الإنكليزية

- 1-Abdul-Baki.Z.(2014) Financial as performance measure: A comparison of IFRS and Nigerian GAAP, journal of University of Ilorn, Vol.13, No.1.
- 2-Al-dalabeen, Abdel, Rahman, 2013, The role in evaluating performance, (Case study: national Chlorine1 Industry), Journal of contemporary research in business ,vol,5, No2 .
- 3--Dafat.R.L.2003 (Management)6thsouth-westem.USA.
- 4-Laux.J.(2010)Topics in finance part II-Financial analysis, college USA,Aameran,Jornal of Business, Education ,Vol.3, No 3.